

قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية

المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010

هوزان تحسين توفيق

سكول الإدارة والاقتصاد- جامعة دهوك- إقليم كردستان العراق- العراق.

(تاريخ القبول بالنشر: 25 أيار 2015)

الخلاصة

يكتسب موضوع الاستقرار المالي أهمية كبيرة في القطاع المصرفي، خاصة في الفترة الحالية والتي شهد فيها العالم انهيار وافلاس الكثير من المصارف. ويهدف هذا البحث إلى قياس مدى استقرار المصارف التجارية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف المبحوثة من عام 2006 إلى 2010، وهذا بالإضافة إلى معرفة قدرة أنموذج Z-Score على إعطاء صورة متكاملة عن الاستقرار المالي المصرفي، وتكونت عينة البحث من 10 مصارف تجارية حيث تغطي جزءاً هاماً من القطاع المصرفي العراقي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، إذ كان من أهمها أنه لا توجد فروق بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية العراقية، كما أوصى البحث بضرورة قيام المصارف المبحوثة بتطبيق القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح عند ممارستها لأنشطتها المصرفية حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي.

الكلمات الدالة: الاستقرار المالي، أنموذج Z-Score.

المقدمة

المبحث الأول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

تجد المصارف الخاصة أن تناقص القيمة السوقية للعديد من موجوداتها وبالذات في حالة الأزمات المالية يجعلها تفتقر إلى رأس المال المطلوب لأداء انشطتها، فضلاً عن أنها لا تستطيع جمع المزيد من الأموال في أثناء تلك الأزمات، لذا نجدتها تلجأ وتحت مبرر كفاية رأس المال إلى التوقف عن أهم انشطتها والمتمثل بمنح الائتمان والمطالبة بالديون المستحقة. وعليه فإن مشكلة البحث ذات طابع يتصل بالبنية الأساسية للمصرف فيما إذا كان ذو هيكلية كبيرة أو صغيرة في مواجهة عدم الاستقرار المالي والمتصل بالأزمات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإنه من الممكن أن نؤطر مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل أن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً من الناحية المالية من المصارف التجارية الصغيرة؟

يعد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساس للتنمية المستدامة في البلد، مما يسهم في رفع قدرة النظام المصرفي على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية كتوفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها من المهام والتي تجعل النظام المالي للبلد قادراً على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. إذ أنه من المعلوم أن الأزمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة المالية والمصرفية لما لها من تأثير على الأخيرة، خاصة مع موجة التحرر المالي العالمي، حيث لم يعد أي نظام مصرفي في معزل عما يحدث للأنظمة الأخرى من اضطرابات ومخاطر يمكن أن تعصف به وتلحق به الخسائر الجسيمة ومن ثم الدخول في حالات العسر المالي والإفلاس، وهي من الأمور التي لا ترغب المصارف التجارية بالذات في حدوثها بل أنها تسعى دائماً إلى أن تكون ضمن حالة الاستقرار المالي.

2- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال الموضوع الذي تناوله وعلاقته بالواقع الحالي للمصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال عرض النتائج المترتبة عن الاستقرار أو عدم الاستقرار المالي لهذه المصارف.

3- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على قياس الاستقرار المالي للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 ولغاية 2010، وكانت مبررات الاعتماد على هذه الفترة أن الأعوام التي سبقت 2006 اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق والتي إنعكست تأثيراتها السلبية على بيانات المصارف لتلك الفترة، كما أن تاريخ انتهاء الدراسة في عام 2010 جاء بسبب عدم وجود بيانات منشورة لعدد من المصارف التي مثلت عينة البحث مما إضطر الباحثة لأعتماد سلسلة زمنية مكونة من خمسة أعوام يمكن اعتمادها في التحليل المالي والإحصائي بهدف مقارنة الاستقرار المالي بين المصارف التجارية الصغيرة والكبيرة.

4- فرضية البحث:

يتبنى البحث فرضية مفادها: أن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً مالياً من المصارف التجارية الصغيرة في البيئة المالية والمصرفية العراقية.

5- أدوات التحليل:

يعتمد تحليل الجانب الميداني للبحث على مقياس مالي يعرف بأنموذج (Z-SCORE) والخاص بالمنظمات الخدمية والذي يستخدم لقياس احتمال تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي والفشل المالي وهي من أعراض عدم الاستقرار المالي. وكان من أهم مبررات استخدام المقياس المذكور أنه من المقاييس الموضوعية في قياس الاستقرار المالي للمصارف وعن طريق التنبؤ بما تتعرض له من حالات العسر المالي أو الفشل المالي (Pike et al., 2012, 351).

6- أساليب جمع البيانات:

تم الاستفادة من التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية في جمع بيانات البحث لـ (10) مصارف تجارية، والتي تمثلت بالميزانية العامة وكشف الأرباح والخسائر للأعوام من 2006 ولغاية 2010.

7- عينة البحث:

تم اختيار عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة عددها (10) مصارف حيث مثلت ما نسبته 45% من مجموع المصارف المسجلة في السوق والبالغ عددها (22) مصرف والتي مثلت مجتمع الدراسة حيث تم اختيار هذه العينة بالاعتماد على تاريخ تأسيس المصرف وبالتالي فإنه تم اختيار أقدم المصارف لتمثل العينة مما يتيح للباحثة الخروج بنتائج تحقق أهداف البحث في قياس الاستقرار المالي للمصارف.

الجدول (1): عينة البحث

ت	أسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال	تصنيف المصرف*
1	مصرف التجاري العراقي	1992	100 مليار	كبير
2	مصرف بغداد	1992	100 مليار	كبير
3	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	100 مليار	كبير
4	مصرف الاستثمار العراقي	1993	75 مليار	كبير
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994	150 مليار	كبير
6	مصرف الأهلي العراقي	1995	50 مليار	صغير
7	مصرف الائتمان العراقي	1998	100 مليار	كبير
8	مصرف دار السلام للاستثمار	1998	72 مليار	صغير
9	مصرف الخليج التجاري	1999	57 مليار	صغير
10	مصرف بابل	1999	50 مليار	صغير

* تم اعتماد معيار حجم رأس المال لتصنيف المصارف إلى صغيرة وكبيرة حيث أن فئة المصارف الصغيرة تقع بين (1-74) مليار دينار، بينما فئة المصارف الكبيرة تقع في فئة (75 مليار فأكثر).

المبحث الثاني: الجانب النظري للمبحث

1. نظرة تاريخية للأستقرار المالي

وفقاً للدراسات التي تناولت الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة به فإنه أصبح الأهتمام بالأسئلة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الاستقرار المالي واضحاً وخاصةً في العقود الأخيرة والتي نالت أهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم. والسبب وراء تزايد القلق بشأن قضايا الاستقرار المالي Financial Stability Issues مصدرها العواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمات المالية التي حصلت مؤخراً في شرق آسيا في أواخر عام 1990، والأزمة المالية العالمية في 2007-2008، وأخيراً الأزمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية (Anatolyevna and Ramilevna, 2013,) (856).

ويجد المتتبع للأزمة المالية العالمية (2007-2008) والتي عصفت بالمصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية أنها ولدت الأزمة المالية العالمية نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر

مصدر للإقراض والاقتراض، إذ بدأت الأزمة بالرهون العقارية الأقل جودة، حيث كانت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد العالمي بشقيه الحقيقي والنقدي وخاصةً على الاستقرار المالي للمصارف، حيث توجد أربعة أنواع من المخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للمصارف هي خطر الائتمان، وخطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وخطر السيولة (الحبيب & مصطفى، 2011: 2).

كما يجد المتتبع للتاريخ الأكاديمي أن هناك مدرستان معروفتان في الأدبيات المالية تناولت مفهوم الاستقرار المالي، حيث يفضل ممثلوا المدرسة الأولى تناول مفهوم عدم الإستقرار المالي في حين يفضل ممثلوا المدرسة الثانية تناول مفهوم الإستقرار المالي، حيث تجد المدرسة الأولى أن عدم الاستقرار المالي يكون مرتبطاً بالادخار والاستثمار، وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة، في حين تجد المدرسة الثانية أن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب

تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ولهذا فإنه يكون قادر على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية.

ويتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي للمصرف نقطتين أساسيتين هما (عمر، 2009: 7):

- 1- تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.
- 2- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

ومن وجهة نظر البنك المركزي فإن مفهوم الاستقرار المالي يمثل الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من العمل على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، إذ أن استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع، أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية والدولية والمحلية، أو نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية، وعليه فإن الأضرار بجهود الاستقرار المالي للمصارف سيؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بجهود الأستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي (البنك المركزي العراقي، 2010: 11).

ويعد الاستقرار المالي للمصارف في غاية الأهمية لتطوير أدوات التحليل وكذلك وضع السياسات والأطر التشغيلية، كما أن الباحثين في الموضوع يعلمون أنه من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف للأستقرار المالي يلقي القبول العام، وتعود هذه الصعوبة لحداثة مجالات البحث في هذا الموضوع (رشيد وأمينة، 2011: 236). فالأستقرار المالي للمصرف يعني نظام مالي مستقر قادر على تخصيص الموارد المالية بكفاءة

الاختلالات في النظام بحيث يكون النظام المالي قادراً على مقاومة الصدمات بدون أن تكون هناك آثار تراكمية من شأنها أن تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد (Anatolyevna & Ramilevna, 2013, 856-857).

ويقوم البنك المركزي في العراق بالدور التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للمساهمة بشكل فاعل في الحفاظ على الاستقرار المالي وغيرها من المهام، كما يقوم بدراسة أهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة بالتعاون مع مديريات وأقسام البنك كافة، كما يعد النمو في رؤوس أموال المصارف مؤشر إيجابي لما له من أثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، فقد نمت رؤوس أموال المصارف في العراق من (2.3) ترليون دينار في عام 2009 إلى (2.8) ترليون دينار في عام 2010 (البنك المركزي العراقي، 2010: 3-5).

2. مفهوم الاستقرار المالي

يشير (Mishkin, 1999: 20) إلى أن التداخل بين الصدمات التي تحدث في النظام المالي مع تدفق المعلومات يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار المالي مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام المالي على تأدية عمله في توجيه الأموال إلى الجهات التي لديها فرص الاستثمار الإنتاجي.

وتنظر إحدى الدراسات إلى مفهوم الاستقرار المالي في أي مصرف بأنه يمثل الحالة التي يتم فيها إبقاء الثقة في النظام المالي للمصرف والحفاظة عليه، وأن هناك أزمات مختلفة تهدد الاستقرار المالي له مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في السيولة لدى المصرف، وبالتالي فإن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة ويعتبر منع حدوث هذه التقلبات تحدي حقيقي للمصارف من المفروض مواجهتها (Large, 2003: 74).

ويوضح (Shinasi, 2004: 15) مفهوم الاستقرار المالي أنه يتمثل بقدرة المصرف على مواجهة أي اضطرابات

وتظهر أهمية الاستقرار المالي في أكثر الحالات بروزاً عند عدم الاستقرار المالي فعلى سبيل المثال قد تحجم المصارف عن تمويل المشاريع المرهبة، بسبب انحراف أسعار الموجودات بشكل مفرط عن قيمها الحقيقية، أو قد لا تتم تسوية المدفوعات في أوقاتها، وفي الحالات القصوى فإن عدم الاستقرار المالي قد يؤدي إلى تشغيل المصرف Bank Runs، وبالتالي حدوث التضخم ومن ثم أتهيار سوق الأسهم (Wellink, 2002: 16).

ويشير (السبعوي وآخرون، ب.س: 6-8) إلى أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل، حيث وضحا بأن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة وهذا ما حدث في أمريكا وأوروبا في أيلول 2008، وأن هذه الأزمة عرضت العديد من المصارف حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لحسائر مما أدى إلى أنتشار المخاوف بين المصارف من الإفراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع المصارف المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة، وهذا بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الأخرى التي أحدثتها عدم الاستقرار المالي للمصارف في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية بوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي للمصارف والآثار الناتجة عن فقدانه.

4. قياس الاستقرار المالي للمصارف

يرتبط الاستقرار المالي بالنظام المالي في المصرف ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وبالتالي قد يتعرض هذا النظام للكثير من المخاطر، والمخاطر إما أن تحدث داخل النظام المالي للمصرف أو خارجه، ويمكن لأدارة المصرف التأثير في بعض الحالات على حجم المخاطر الداخلية واحتمالية وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم والرقابة

ومواجهة الصدمات، ومنع حدوث أية تأثيرات سلبية على مهام المصرف ونشاطاته. بمعنى آخر توظيف الأموال بمهامها الصحيحة في الائتمان المصرفي وتحقيق الربحية للمالكين وتجنب مخاطر العسر المالي والإفلاس. ولهذا يعتبر الاستقرار المالي شرط أساسي لنمو المصرف بأعتبار أن معظم المعاملات فيه تنجز بهدف تحقيق الربحية وتجنب المخاطر.

وترى الباحثة بأن عدم الاستقرار المالي في المصارف التجارية يؤدي إلى حالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المالية وبالتالي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته، مما يؤدي بدوره إلى التعثر المالي والمتصل بالتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، إذ أن الاستمرار في عملية عدم السداد هذه سوف تؤدي إلى حدوث الفشل المالي والذي يعني التوقف كلياً عن سداد الألتزامات وبالتالي توقف النشاط والدخول في حالة إشهار الإفلاس. وعليه يمكننا أن نستنتج بأن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة المصرف على تحقيق التزاماته التعاقدية دون معوقات أو دعم حكومي، وبما يحقق استمرارية ومواصلة المصرف في القيام بنشاطاته.

3. أهمية الاستقرار المالي

غيرت الأزمة الأخيرة الفهم المتداول حول وظيفة وأدوات الرقابة على المصارف، والرقابة الكلية وذلك من خلال التأكيد على أهمية أستهداف الاستقرار المالي بأدوات أكثر فاعلية ومباشرة، أي التوجه إلى تحقيق الأستقرار من زاوية القطاع المالي.

وتبين أهمية الأستقرار المالي من خلال السياسات والإجراءات التي يتم أتخاذها لمعالجة وتحسين تدفق الائتمان لدعم التعافي، وتقوية النظام المالي، حيث أن تقوية الميزانيات العمومية ونماذج العمل لدى المصارف تزيد من تحسين ثقة المستثمرين والحد من التشتت المالي، وتحسين عرض الأئتمان الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الملاءة، مما سيساعد على استعادة الثقة في الميزانيات العمومية المصرفية وتحسين الانضباط السوقي ويزداد الإفصاح من جانب المصارف ويتم إجراء مراجعات انتقائية للتحقق من جودة الموجودات (صندوق النقد الدولي، 2013: 4-5).

كما يعتبر نموذج Altman من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل الشركات حيث طبق دراسته على (66) شركة صناعية، تعرضت نصفها للإفلاس بسبب فشلها خلال الفترة من عام 1946 وحتى عام 1965، أما النصف الآخر فكانت شركات غير فاشلة خلال نفس الفترة، واستطاع نموذج Altman التنبؤ بفشل الشركات بدقة حيث وصلت النسبة إلى 95% قبل عام واحد من الإفلاس، في حين بلغت دقة النموذج قبل عامين من الفشل 83% (مطر، 2010: 78-79)، وتوصل Altman باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد (Multiple Discriminant Analysis) إلى النموذج التالي والذي يستخدم للمنظمات الخدمية فقط ومنها المصارف:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

حيث تمثل :

Z: المؤشر الكلي للأستقرار المالي.

X1 : نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X2 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X3 : نسبة الإيرادات قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع

الموجودات.

X4 : نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة

الدفترية للمطلوبات.

وتعتمد الصيغة الخاصة بحساب أنموذج (Z-Score) على العديد من المتغيرات والتي تختلف بحسب نوع الأنموذج ويمكن تفسير متغيرات هذا النموذج كما يلي (Altman & Peck, 1995: 213):

أ- رأس المال العامل: يمثل هذا المتغير النقد المتاح لتمويل الأنشطة اليومية في المصرف، ويتم حسابه من خلال طرح المطلوبات قصيرة الأجل من الموجودات النقدية وتلك التي يمكن تحويلها إلى نقد في الأجل القصير.

وإدارة الأزمات، وعلى العكس فإنه يصعب التحكم في المخاطر الخارجية التي تؤثر في الأستقرار المالي له (شيناوسي، 2005: 5-6)، وبالتالي فإنه يمكن قياس متانة واستقرار النظام المالي وخاصة للمصارف بطرق متعددة ومن هذه الطرق:

1- تحديد القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk (VaR).

2- اختبارات الإجهاد Stress Test .

3- أنموذج Altman المسمى بنموذج Z-Score .

ويعتبر الأخير أي أنموذج Altman من أفضل النماذج في قياس الأستقرار المالي للمصارف، لأنه يبين فيما إذا كان المصرف سيواجه حالة الإعسار المالي والتي تشير إلى أن قيمة موجودات المصرف أقل من مطلوباته وبالتالي فهي حالة يقترب المصرف فيها بخطوة إلى الإفلاس، ويمكن تطبيق نموذج Altman على المصارف التجارية عموماً، بينما المؤشرات الأولى والثاني فتستخدم لقياس مشكلة السيولة ومن المعروف أن قياس العسر المالي أشد وأخطر من أزمة السيولة في المصارف، ويتحدد مقياس Z-Score الخاص بالمصارف كما يلي (Strobel, 2010, 2576):

$$Z = V_1X_1 + V_2X_2 + V_3X_3 + V_4X_4$$

5. نموذج الأستقرار المالي (Z-Score)

يعد المؤشر (Z) كمتغير أساسي تابع لعدة متغيرات مستقلة لقياس احتمال تعرض المصرف الواحد لخطر الإفلاس وقياس أستقرار وسلامة المصرف والتنبؤ بإمكانية تعرضه للإفلاس خلال سنتين، ومع مرور الزمن وكثرة الأستخدام اكتسب النموذج مصداقية في مجال قياس السلامة المالية للمصارف، وشهرة هذا النموذج تنبع من كونه مرتبطاً عكسياً باحتمال إفلاس المصرف أي أن احتمال أن تكون قيمة موجودات المصرف أقل من قيمة الديون المترتبة عليه، أي أنه كلما كانت قيمة Z كبيرة كلما كانت درجة أستقراره كبيراً واحتمال تعرضه للإفلاس ضئيل والعكس صحيح (الحبيب ومصطفى، 2011: 4).

المصارف من حيث درجة استقرارها أي فيما إذا كانت معرضة للتعثر المالي أم لا (النعامي، 2006: 43).

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للبحث

أولاً: تحليل (Z-Score)

تم استخدام مؤشر (Z-Score) وذلك لإتمام التحليل المالي للمصارف المبحوثة، وكانت نتائج التحليل كما يلي:

1. رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

(X1)

تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة إذ تعبر عن الأهمية النسبية للموجودات المتداولة التشغيلية قياساً بإجمالي الموجودات. وهي إحدى نسب السيولة وتستخرج وفق الصيغة التالية:

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات}$$

إذ تم إجراء التحليل المالي لهذه النسبة للمصارف التجارية عينة الدراسة والبالغ عددها (10) مصارف ولمدة خمسة أعوام وكما يلي:

أ. التحليل حسب المؤشر الكلي: تشير نتائج التحليل

في الجدول (2) إلى أن المؤشر الكلي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات في كافة المصارف عينة الدراسة بلغ ما قيمته (0.24106) وخلال فترة الدراسة والبالغة (5) أعوام مما يشير إلى أن المصارف المبحوثة تعتمد على ما نسبته (24%) من إجمالي موجوداتها كإسماح عامل في حين أن نسبة (76%) من إجمالي موجوداتها المالية المتاحة غير مستغلة مما يعني أن المصارف المبحوثة لديها خلل في هيكل موجوداتها إذ تقوم باستثمار جزء صغير من موجوداتها المالية في عملياتها التشغيلية وبالتالي فإن المصارف المبحوثة سوف تتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن.

ب- إجمالي الموجودات: ويمثل كافة الموجودات في قائمة الميزانية للمصرف سواء الثابتة منها أو المتداولة.

ت- إجمالي الأرباح المحتجزة: يمثل هذا المتغير مجموع كافة الأرباح التي تم الحصول عليها سابقاً والمتاحة لإعادة استثمارها في المصرف والتي يمكن حسابها من خلال طرح الضرائب ومقسوم الأرباح من إجمالي الأرباح.

ث- الإيرادات: وتمثل الإيرادات الناتجة عن مباشرة المصرف لأنشطته الأساسية الناتجة عن طريق ما تقدمه من خدمات كما في حالة المصارف. وعادة يتمثل هذا المتغير بالأرباح قبل الضريبة والفائدة.

ج- القيمة السوقية للمصرف (أو لحقوق المالكين):

وتمثل القيمة الإجمالية لأسعار الأسهم الخاصة بالشركة المسجلة في سوق الأوراق المالية. أما المصارف أو الشركات غير المسجلة في سوق الأوراق المالية فإن هذا المتغير يتم حسابه باعتماد القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات.

ح- القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات: يمكن جمع

كمية المطلوبات من قائمة الميزانية، حيث تمثل المطلوبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل جزء من هذا المتغير، كما لا تعتبر الاحتياطيات الموجودة في جانب المطلوبات جزءاً من هذا المتغير.

وتمثل هذه النسب كل من السيولة، والتمويل، والربحية، وسلامة الهيكل التمويلي، والنشاط وجميعها تعتبر متغيرات مستقلة استخدمت لغايات استنباط علاقة خطية بينهما وبين المتغير التابع للتمييز بين المصارف بهدف الحكم عليها من حيث النجاح والفشل في الاستقرار المالي (بن طرية، 2011: 53-54).

كما ويهدف هذا النموذج إلى الوصول إلى نسبة مالية مركبة من عدة نسب مالية ومرجحة بأوزان ترجيحية، وتعد مقياساً أو معياراً في صورة كمية يمكن بوساطته التمييز بين

الجدول (2): مؤشر رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات للمصارف المبحوثة (X1)

ت	المصرف	العام					معدل المؤشر السنوي
		2010	2009	2008	2007	2006	
1	مصرف التجاري العراقي	0.456	0.390	0.298	0.293	0.369	0.3612
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.326	0.285	0.258	0.263	0.154	0.2518
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.043	0.051	0.048	0.062	0.050	0.0508
4	مصرف بغداد	0.092	0.118	0.150	0.179	0.166	0.141
5	مصرف المتحد للاستثمار	0.335	0.241	0.345	0.229	0.267	0.2834
6	مصرف الأهلي العراقي	0.456	0.518	0.409	0.529	0.580	0.4984
7	مصرف دار السلام للاستثمار	0.133	0.146	0.119	0.119	0.150	0.1334
8	مصرف الائتمان العراقي	0.225	0.303	0.270	0.211	0.088	0.2194
9	مصرف الخليج التجاري	0.166	0.170	0.128	0.149	0.212	0.165
10	مصرف بابل	0.201	0.243	0.259	0.384	0.444	0.3062
	المؤشر الكلي	0.2433	0.2465	0.2284	0.2418	0.248	0.24106

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2010.

وبناءً على نتائج التحليل في الجدول (2) فإن الارتفاع في هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال العامل لدى المصارف المبحوثة والعكس صحيح. كما تبين أن أغلب المصارف المبحوثة تميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة.

2. الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (X2)

تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة إذ تعبر عن الكمية الكلية للأرباح التي يمكن استثمارها وتعتمد هذه النسبة على عمر المصرف، وترتبط بالدرجة الأساس بسياسة الإدارة في احتجاز وتوزيع الأرباح، وتستخرج هذه النسبة على وفق الصيغة التالية:

$$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

يمكن إجراء التحليل المالي لبيانات المصارف المبحوثة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وكما يلي:

أ. التحليل حسب المؤشر الكلي: تشير نتائج التحليل في الجدول (3) إلى أن المؤشر الكلي لمتوسط الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات في كافة المصارف عينة الدراسة بلغ ما قيمته (0.020) وخلال فترة الدراسة

التحليل حسب المؤشر الجزئي: تشير نتائج التحليل لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات وبموجب المؤشر الجزئي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى أن المصرف الأهلي العراقي حقق أعلى مؤشر لرأس المال العامل إلى مجموع الموجودات خلال سنوات الدراسة مما يشير إلى أن المصرف المذكور هو أفضل المصارف من حيث تشغيله لموجوداته المالية على الرغم من أنها ليست النسبة المثالية التي يفترض أن يعتمد عليها المصرف في استخدام موجوداته المالية حيث بلغ الوسط الحسابي خلال الفترة المذكورة ما قيمته (0.4984)، كما تبين من نتائج التحليل أن نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار حققت أدنى مؤشر حيث بلغت ما نسبته (0.0508) مما يعني انخفاض الاستثمار في رأس المال العامل وهذا سيقود إلى انخفاض كبير في ربحية المصرف المذكور، ولوحظ من المصارف الأخرى في عينة البحث أن المتوسط الحسابي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات قد تراوحت بين نسبة (0.0508) و(0.4984) خلال فترة الدراسة وحسب ما موضح في الجدول (2).

يؤكد السياسة المتحفظة لإدارات المصارف المبحوثة تجاه استثمار الأرباح المتحققة والمحتجزة لديها.

وبالغلة (5) أعوام، مما يشير إلى أن المصارف المبحوثة عينة الدراسة تستثمر (2%) من الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات وهي نسبة ضئيلة جداً، وهذا بدوره

الجدول (3): مؤشر الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (X2)

ت	المصرف	العام					معدل المؤشر السنوي
		2010	2009	2008	2007	2006	
1	مصرف التجاري العراقي	0.052	0.015	0.007	0.006	0.005	0.017
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.034	0.023	0.047	0.059	----	0.0326
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	----	0.0002	----	----	----	0.00004
4	مصرف بغداد	0.013	0.019	0.035	0.043	0.009	0.0238
5	مصرف المتحد للاستثمار	0.058	0.028	----	0.013	----	0.0198
6	مصرف الأهلي العراقي	0.010	0.006	0.042	0.016	----	0.0148
7	مصرف دار السلام للاستثمار	0.002	0.014	0.030	0.004	----	0.01
8	مصرف الائتمان العراقي	0.013	0.017	0.041	0.043	0.004	0.0236
9	مصرف الخليج التجاري	0.015	0.027	0.043	0.029	0.013	0.0254
10	مصرف بابل	0.021	0.021	0.046	0.046	0.038	0.0344
	المؤشر الكلي	0.0218	0.01702	0.0291	0.0259	0.0069	0.020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2010.

تحقيق الربحية اللازمة لاستقراره وإدامة عملياته. كما تبين من نتائج التحليل أن نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أنه حقق أدنى مؤشر حيث بلغ متوسط النسبة ما نسبته (0.00004)، ولوحظ من المصارف الأخرى في عينة الدراسة أن المتوسط الحسابي لنسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات تراوح بين (0.00004) و(0.0344) خلال فترة الدراسة وحسب ما موضح في الجدول (3). وبناءً على نتائج التحليل في الجدول (3) فإنه يتضح أن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لدى

ب- التحليل حسب المؤشر الجزئي: تشير نتائج التحليل لنسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات وبحسب المؤشر الجزئي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى أن مصرف بابل حقق أعلى مؤشر لنسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة المذكورة ما قيمته (0.0344)، مما يعني أنها سجلت أعلى نسبة استثمار للأرباح المحتجزة قياساً بالمصارف الأخرى وخلال فترة الدراسة غير أن هذه النسبة وبالغلة (3.44%) تبقى دون الطموح كما أنها لا تلي أهداف المصرف في تطوير استثماراته وبالتالي

ب. **التحليل حسب المؤشر الجزئي:** تشير نتائج التحليل لنسبة الربح قبل الفوائد والضريبة إلى مجموع الموجودات وبحسب المؤشر الجزئي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى أن مصرف بابل حقق أعلى مؤشر لهذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغ الوسط الحسابي خلال الفترة المذكورة ما قيمته (0.0418)، وبالرغم من أنها نسبة منخفضة جداً إلا أن المصرف المذكور قد حقق أعلى قيمة لهذا المؤشر بين المصارف المبحوثة مما يشير إلى قدرة المصرف في تحقيق الربحية قياساً بالمصارف الأخرى. كما تبين من نتائج التحليل أن أدنى نسبة للربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات كانت لمصرف المتحد للاستثمار حيث بلغ (0.0036) وهذا يشير إلى ضعف القوة الإيرادية لموجوداته. كما لوحظ تباين في المصارف الأخرى لعينة الدراسة إذ أن المتوسط الحسابي لنسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات قد تراوحت ما بين (0.0036) و(0.042) وحسب ما موضح في الجدول (4).

وبناءً على النتائج في الجدول (4) فإن انخفاض نسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات يشير إلى عدم نجاح إدارة المصرف في سياساتها الاستثمارية وبالتالي احتمال تعرضها للمخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار المالي والعكس صحيح.

المصارف المبحوثة يؤدي إلى زيادة قدرتها على الاستثمار في موجوداتها، والعكس صحيح. كما يمكن أن نعزو أسباب انخفاض نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات في المصارف المبحوثة إلى رغبة حملة الأسهم والمالكين في الحصول على الأرباح وبالتالي ضعف قدرة إدارة المصرف على احتجاز الأرباح ومن ثم استثمارها قياساً إلى إجمالي الموجودات.

3. الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع

الموجودات (X3)

تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة للمصرف، والتي تقيس مدى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي فإنها مقياس لربحية المصرف ومقياساً للقوة الإيرادية لموجوداتها في ذات الوقت. وتستخرج هذه النسبة على وفق الصيغة التالية:

$$X3 = \text{الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

وتم إجراء التحليل المالي لهذه النسبة لبيانات المصارف المبحوثة وكما يلي:

أ. **التحليل حسب المؤشر الكلي:** تشير نتائج التحليل في الجدول (4) إلى أن المؤشر الكلي لنسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات في كافة المصارف عينة الدراسة بلغ (0.027) وخلال فترة الدراسة والبالغة (5) أعوام وهي نسبة منخفضة مما يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الإيرادية لموجودات المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة.

الجدول (4): مؤشر الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات للمصارف المبحوثة (X3)

ت	المصرف	العام					معدل المؤشر السنتوي
		2010	2009	2008	2007	2006	
1	مصرف التجاري العراقي	0.068	0.021	0.021	0.011	0.013	0.0268
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.041	0.028	0.058	0.074	0.003	0.041
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.0246	0.022	0.025	0.040	0.019	0.0246
4	مصرف بغداد	0.0342	0.023	0.040	0.062	0.029	0.0342
5	مصرف المتحد للاستثمار	0.0036	0.038	-	0.017	-	0.0036
				0.011		0.103	
6	مصرف الأهلي العراقي	0.0178	0.007	0.050	0.036	-	0.0178
						0.017	
7	مصرف دار السلام للاستثمار	0.007	0.026	0.041	0.007	-	0.007
						0.042	
8	مصرف الائتمان العراقي	0.0394	0.025	0.055	0.061	0.040	0.0394
9	مصرف الخليج التجاري	0.0372	0.031	0.064	0.035	0.033	0.0372
10	مصرف بابل	0.0418	0.025	0.053	0.057	0.049	0.0418
	المؤشر الكلي	0.027	0.0246	0.0396	0.04	0.0024	0.027

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2010.

ما قيمته تقريباً (0.03898) وخلال فترة الدراسة مما يشير إلى أن المصارف المبحوثة وخلال خمسة أعوام لم يظهر لديها أي تطور في القيمة السوقية لحقوق المالكين علماً أن عمر أحدث المصارف في العينة يزيد عن الـ (16) عاماً، مما يؤكد ضعف هذا المؤشر لدى كافة المصارف وبالتالي فإن هذا سينعكس سلباً على استقرارها المالي.

ب. التحليل حسب المؤشر الجزئي: تشير نتائج التحليل لنسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات وبحسب المؤشر الجزئي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى أن مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مؤشر لهذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغ الوسط الحسابي خلال الفترة المذكورة ما قيمته

4. القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية

لإجمالي المطلوبات (X4)

تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة وتبين العلاقة بين القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية لأسهم المصرف وتستخرج هذه النسبة على وفق الصيغة التالية:

$$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المالكين}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

لإجمالي المطلوبات

وتم إجراء التحليل المالي لبيانات المصارف المبحوثة وكما يلي:

أ. التحليل حسب المؤشر الكلي: تشير نتائج التحليل في الجدول (5) إلى أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات في كافة المصارف عينة الدراسة بلغ

نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات قد تراوح ما بين (0.008) و(0.0624) وحسب ما موضح في الجدول (5).
وبحسب نتائج التحليل في الجدول (5) فإن زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية سوف يؤدي إلى مضاعفة القيمة السوقية لأسهم المصرف عن قيمتها الدفترية وذلك بعدد المكرر، والعكس صحيح.

(0.0624) وهذا يشير إلى أن نسبة الطلب على اسهمها أعلى مقارنة بالمصارف الأخرى، كما تبين من نتائج التحليل أن نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات لمصرف الائتمان العراقي حقق أدنى مؤشر حيث بلغ ما قيمته (0.008) وهذا يشير إلى قلة الطلب على أسهم المصرف. ولوحظ من المصارف الأخرى لعينة الدراسة أن المتوسط الحسابي

الجدول (5): مؤشر القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات للمصارف المبحوثة (X4)

ت	المصرف	العام					معدل المؤشر السنوي
		2010	2009	2008	2007	2006	
1	مصرف التجاري العراقي	0.071	0.051	0.029	0.022	0.067	0.048
2	مصرف الاستثمار العراقي	0.040	0.069	0.059	0.081	0.063	0.0624
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.042	0.038	0.035	0.051	0.039	0.0412
4	مصرف بغداد	0.023	0.120	0.016	0.045	0.027	0.0462
5	مصرف المتحد للاستثمار	0.049	0.136	----	----	----	0.037
6	مصرف الأهلي العراقي	0.032	0.004	0.067	0.073	0.083	0.0518
7	مصرف دار السلام للاستثمار	0.009	0.008	0.003	0.006	0.045	0.0142
8	مصرف الائتمان العراقي	0.004	0.007	0.008	0.003	0.018	0.008
9	مصرف الخليج التجاري	0.047	0.068	0.010	0.010	0.018	0.0306
10	مصرف بابل	0.050	0.032	0.033	0.049	0.088	0.0504
	المؤشر الكلي	0.0367	0.0533	0.0261	0.034	0.0448	0.03898

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2010.

المبحوثة في تشغيل رأس المال العامل لديه في عملياته الاستثمارية وبالتالي قدرته على سداد التزاماته بشكل أفضل من المصارف الأخرى. وأما أقل قيمة لهذا المؤشر فقد بلغ (0.333) لدى مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، وهذا يعني ضعف قدرة المصرف على الاستثمار مقارنة مع المصارف الأخرى في العينة. في حين أن قيم هذا المؤشر للمصارف الأخرى والتي مثلت عينة الدراسة تراوحت بين القيمة (0.333)

ثانياً: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي:

توضح نتائج تحليل (Z-Score) في الجدول (6) مجموعة من المعطيات والتي يمكن تناولها في الآتي:
أ- قيمة المؤشر X_1 : يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (6) أن أعلى قيمة لهذا المؤشر والمتمثل بالوسط الحسابي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات بلغ (3.269) لدى المصرف الأهلي العراقي، وهذا يعني أن المصرف يمتلك مقدرة أفضل من باقي المصارف

فاعلية الموجودات في توليد الأرباح قياساً بالمصارف الأخرى في العينة. وأما أقل قيمة لهذا المؤشر فقد بلغ (0.024) لدى مصرف المتحد للاستثمار، وهذا يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح مقارنة مع المصارف الأخرى في العينة. في حين أن قيم هذا المؤشر للمصارف الأخرى والتي مثلت عينة الدراسة تراوحت بين القيمة (0.024) و(0.281).

ث- **قيمة المؤشر X4**: يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (6) أن أعلى قيمة لهذا المؤشر والمتمثل بالوسط الحسابي لنسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات بلغ (0.065) لدى مصرف الاستثمار العراقي، وهذا يعني ارتفاع مؤشر مكرر القيمة الدفترية على أسهم المصرف قياساً بالمصارف الأخرى في العينة. وأما أقل قيمة لهذا المؤشر فقد بلغ (0.008) لدى مصرف الائتمان العراقي، وهذا يعني انخفاض الطلب على أسهم المصرف في السوق مقارنة مع المصارف الأخرى في العينة. في حين أن قيم هذا المؤشر للمصارف الأخرى والتي مثلت عينة الدراسة تراوحت بين القيمة (0.008) و(0.065).

و(3.269). إذ يلاحظ تذبذب قيمة هذا المؤشر بين المصارف المبحوثة مما قد يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي لتلك المصارف.

ب- **قيمة المؤشر X2**: يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (6) أن أعلى قيمة لهذا المؤشر والمتمثل بالوسط الحسابي لنسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات بلغ (0.112) لدى مصرف بابل، وهذا يعني أن ارتفاع هذه النسبة يفتح آفاق الاستثمار أمامها بشكل أفضل من خلال الأرباح المحتجزة مقارنة بالمصارف الأخرى في العينة. وأما أقل قيمة لهذا المؤشر فقد بلغ (0.00013) لدى مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، وهذا يشير إلى انخفاض قابلية المصرف على تعزيز قدراته الاستثمارية وبالتالي استقراره المالي مقارنة مع المصارف الأخرى في العينة. في حين أن قيم هذا المؤشر للمصارف الأخرى والتي مثلت عينة الدراسة تراوحت بين القيمة (0.00013) و(0.112).

ت- **قيمة المؤشر X3**: يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (6) أن أعلى قيمة لهذا المؤشر والمتمثل بالوسط الحسابي لنسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات بلغ (0.281) لدى مصرف بابل، مما يعني

الجدول (6): مؤشرات نموذج (Z-Score) للمصارف المبحوثة

ت	المصرف	X1 المتغير الأول	X2 المتغير الثاني	X3 المتغير الثالث	X4 المتغير الرابع	Z- Score
		X1*6.56	X2*3.26	X3*6.72	X4*1.05	
1	مصرف التجاري العراقي	2.369	0.0554	0.180	0.0504	2.66
2	الاستثمار العراقي	1.652	0.106	0.275	0.065	2.10
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.333	0.00013	0.165	0.043	0.54
4	مصرف بغداد	0.925	0.077	0.230	0.048	1.28
5	مصرف المتحد للاستثمار	1.859	0.064	0.024	0.039	1.99
6	مصرف الأهلي العراقي	3.269	0.048	0.120	0.052	3.49

0.97	0.015	0.047	0.033	0.875	7	مصرف دار السلام للاستثمار
1.79	0.008	0.265	0.077	1.439	8	مصرف الائتمان العراقي
1.45	0.032	0.250	0.083	1.082	9	مصرف الخليج التجاري
2.45	0.053	0.281	0.112	2.009	10	مصرف بابل

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات (Z-Score).

ثالثاً: تحليل الاستقرار المالي

الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، ومصرف دار السلام للاستثمار، وذلك بسبب انخفاض قيمة (Z) المحسوبة لهذه المصارف والتي بلغت (0.54) و(0.97) على التوالي من القيمة المعيارية لنموذج (Z-Score) والبالغة (1.22).

ت- المصارف التي يصعب الحكم عليها: تشير النتائج في الجدول (7) إلى أنه عندما تقع قيمة Z بين القيمة (1.22) و(2.9) فإنه يعد من المصارف التي يصعب الحكم عليها فيما إذا كانت مستقرة أو غير مستقرة مالياً. وعليه فإن المصارف التي تقع تحت هذا التصنيف ضمن عينة الدراسة هي مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف التجاري العراقي، ومصرف بغداد، ومصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف بابل، وذلك لأن قيم (Z) المحسوب لها والبالغة (2.10)، (2.66)، (1.28)، (1.99)، (1.79)، (1.45)، (2.45)، على التوالي تقع بين القيم المعيارية لأنموذج (Z-Score) والبالغة (1.22) و(2.9).

اعتماداً على نتائج قيمة (Z-Score) في الجدول (7) فإنه يمكن تصنيف المصارف عينة الدراسة من حيث كونها مستقرة مالياً أو غير مستقرة مالياً أو يصعب الحكم عليها وكما يلي:

أ- المصارف المستقرة: يشير Altman من خلال نمودجه (Z-Score) أنه إذا زادت قيمة Z عن (2.9) فإنه يمكن اعتبار المصرف مستقر مالياً لأنه يتسم بأداء جيد ويكون بعيداً عن احتمالات الفشل أو التعثر الناتج عن عدم الاستقرار، واستناداً إلى نتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (7) يتضح أن المصرف الأهلي العراقي هو المصرف الوحيد المستقر مالياً ضمن المصارف عينة الدراسة حيث بلغت قيمة (Z) المحسوبة (3.49) وهي أكبر من القيمة المعيارية لنموذج (Z-Score) والبالغة (2.9).

ب- المصارف غير المستقرة: تشير نتائج التحليل في الجدول (7) إلى أنه عندما تكون قيمة المؤشر (Z) أقل من (1.22) فإن المصرف يعتبر من بين المصارف غير المستقرة مالياً، وعلى هذا الأساس فإن المصارف غير المستقرة مالياً ضمن عينة الدراسة هي كل من مصرف

الجدول (7): تصنيف المصارف المبحوثة حسب نموذج (Z-Score)

ت	المصارف المستقرة ($Z > 2.9$)	ت	المصارف غير المستقرة ($Z < 1.22$)	ت	المصارف التي يصعب الحكم عليها ($2.9 < Z < 1.22$)
1	مصرف الأهلي العراقي	1	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1	مصرف التجاري العراقي
2		2	مصرف دار السلام للاستثمار	2	مصرف الاستثمار العراقي
				3	مصرف بغداد
				4	مصرف المتحد للاستثمار
				5	مصرف الائتمان العراقي
				6	مصرف الخليج التجاري
				7	مصرف بابل

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (Z-Score).

المتقدمة. إذ أن تلك المصارف تلعب دوراً محورياً في خلق الأزمات المالية العالمية أو التخفيف منها بما تمتلكه من امكانيات مادية وفنية وبشرية.

3- تبين من الجانب النظري أن الاستقرار المالي في الأنظمة المصرفية يعني توظيف الأموال بمهامها الصحيحة في الائتمان المصرفي وتحقيق الربحية للمالكين وتجنب مخاطر العسر المالي والإفلاس.

4- تبين من نتائج التحليل المالي أن هناك خلل في هيكل موجودات المصارف عينة الدراسة إذ تقوم باستثمار جزء صغير من موجوداتها في عملياتها التشغيلية مما يؤدي إلى ضعف في عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن وهذا بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

5- تبين من نتائج التحليل المالي أن المصارف المبحوثة عينة الدراسة لا تمتلك سياسة مالية واضحة تجاه احتجاز الأرباح بسبب ضعف قدرة المصرف على إدارة أرباحها بجانب الضغوط التي تعاني منها من قبل المالكين وهذا بدوره يساهم في عدم الاستقرار المالي في المصارف عينة الدراسة.

6- تشير نتائج التحليل المالي أن هناك ضعف في فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الأيرادية لموجودات المصارف المبحوثة خلال فترة

تبين من نتائج تحليل (Z-Score) عدم صحة فرضية البحث والتي تنص على (أن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً مالياً من المصارف التجارية الصغيرة في البيئة المالية والمصرفية العراقية)، مما يعني القبول بالفرضية البديلة التي تنص على أنه (لا يوجد فروق بين المصارف التجارية الكبيرة والصغيرة من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية العراقية).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال هذا البحث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تبين من الجانب النظري أن الإشراف على الممارسات المصرفية سيجنب المصارف مخاطر الإفلاس الناتجة عن التعثر المالي، وأن وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف، كلاهما سيضمن الحفاظ على الاستقرار في النظام المالي للمصارف.

2- إن تخفيف المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية أو تخليها عن التمسك بمعايير جودة منح الائتمان ساهم بشكل كبير في ظهور أزمة الرهون العقارية والتي الفت بظلالها على الكثير من المصارف التجارية العالمية في أمريكا وأوروبا وبلدان العالم

حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية العراقية، مما يؤكد عدم صحة فرضية البحث والتي تنص على (أن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً مالياً من المصارف التجارية الصغيرة في البيئة المالية والمصرفية العراقية)، وبالتالي فإنه يمكن القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أنه (لا يوجد فروق بين المصارف التجارية الكبيرة والصغيرة من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية العراقية).

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فيما يتعلق بالجانبيين النظري والميداني توصي الباحثة المصارف المبحوثة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بالتوصيات الآتية:

- 1- ضرورة قيام المصارف المبحوثة بممارسة نشاطاتها بشكل سليم وأن تطبق القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي.
- 2- نقترح قيام المصارف المبحوثة بتحقيق حالة التوازن في هيكلها المالية وذلك من خلال تحسين الرافعة المالية لديها بهدف تحقيق الاستفادة من القروض في عملياتها الاستثمارية.
- 3- أن تعمل المصارف المبحوثة على حجز ما يتحقق لديها من أرباح بهدف تحسين قدراتها الاستثمارية وذلك من خلال وضع سياسة مالية تهدف إلى تطوير مواردها الاستثمارية.
- 4- أن تعمل المصارف المبحوثة على زيادة نسب تشغيل رأس المال العامل لديها وذلك لتحسين قدرتها على توليد الأرباح وعدم الاحتفاظ بسيولة عالية والموازنة بين هدي الأمان والمخاطرة.
- 5- ضرورة أقتناع حملة الاسهم والمالكين بأن توزيع الأرباح سنوياً سوف يضعف قدرة المصرف على تكوين الاحتياطيات والتي يمكن استثمارها وتحقيق الربحية اللازمة لاستقرار المصرف وإدامة عملياته.
- 6- أن تعمل إدارة سوق العراق للأوراق المالية على إصدار التعليمات المناسبة ومتابعة مستوى التزام المصارف

الدراسة بسبب أن أغلب المصارف في عينة البحث تفضل اعتماد مبدأ هدف الأمان بدلاً عن المخاطرة وهذا يشير إلى عدم نجاح إدارة المصارف في سياساتها الاستثمارية وبالتالي تعرضها للمخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار المالي.

7- تشير نتائج التحليل المالي أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة لم تستطع تحقيق أي تطور في القيمة السوقية لحقوق المالكين وهذا يدل على ضعف هذا المؤشر لدى كافة المصارف مما يؤثر على قدراتها الايرادية للمصارف المبحوثة وبالتالي على استقرارها المالي.

8- إن ضعف مؤشر القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبيات أسهم بشكل كبير في انخفاض الطلب على أسهم أغلب المصارف المبحوثة والتي سجلت مستويات منخفضة لهذا المؤشر.

9- أظهرت نتائج التحليل المالي أن أغلبية المصارف على وفق أنموذج (Z-Score) لـ (Altman) إما أنها تعاني من عدم الاستقرار المالي أو أنه يصعب الحكم عليها ذلك بسبب تدني مستويات أغلب المؤشرات التي تم حسابها على وفق النموذج إذ أن تلك المصارف لم تحتاز المؤشرات الخاصة بهذا الاختبار، وهذا يدل على أن المصارف المبحوثة بشكل عام لا تمارس النشاط المصرفي بشكل سليم مما يؤدي بها إلى عدم الاستقرار المالي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى مخاطر الفشل أو التعثر المالي.

10- أشرت نتائج الدراسة أن المصارف التجارية العاملة في البيئة المصرفية العراقية لم تتأثر بما يحدث من أزمات مالية عالمية أو خارجية وذلك لأن هذه المصارف هي مصارف محلية وليست لديها الإمكانيات المالية والفنية للعمل في البيئة المصرفية العالمية، مما يشير إلى محدودية دورها في معاجة الأزمات المالية العالمية.

11- تبين من نتائج تحليل (Z-Score) أنه لا يوجد فروق بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من

ت-البحوث العلمية

1- الحبيب، زواوي & مصطفى، رديف، (2011)، النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية: حالة البنوك الخليجية 2007-2009، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة- قطر.

2- رشيد، بوكساني وأمينة، مزيان، (2011)، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (10).

3- السعاوي، مشتاق محمود وأحمد، سلام أنور وسليمان، يالين فاتح، (بدون سنة نشر) الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك.

4- عمر، شريقي، (2009)، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.

5- النعامي، علي سليمان، (2006)، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 83(28).

ب- المواقع الإلكترونية

1- شيناسي، غاري، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي،

www.imf.org/external/pubs

2- موقع سوق العراق للأوراق المالية www.isx-iq.net

المدرجة بما بإعداد القوائم المالية وبيان أهمية دورها في تحقيق الاستقرار المالي.

7- من الضروري أن تدارك المصارف المبحوثة والتي تكون في حالة عدم الاستقرار المالي وإعطائها الأهمية القصوى ودراسة سبب عدم الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح وضعها المالي الغير مستقر، لأن عدم الاستقرار المالي في المصارف يؤدي إلى حدوث أزمات في الاقتصاد الوطني للبلد.

8- نقترح وجود قسم في سوق العراق للأوراق المالية يختص باستخدام نماذج التنبؤ لمعرفة الوضع المالي للمصارف والمسجلة لديه وذلك بهدف التعرف مسبقاً على حالات عدم الاستقرار المالي.

المصادر**أولاً: المصادر باللغة العربية****أ- الوثائق والنشرات الرسمية**

1- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي لعام 2013.

2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية.

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية

1- بن طرية، سعاد، (2011)، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية: دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها 2007-2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.

2- مطر، جهاد حمدي إسماعيل، (2010)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

Framework, Events, Issues, " Journal of Economic Perspectives, Vol. 13(Fall).

- 5- Schinasi, G. J., (2004), " Defining Financial Stability", IMF Working Paper, International Capital Markets Departments, October.
- 6- Strobel, F., (2010), Bank Insolvency Risk and Aggregate Z-Score Measures, Economics Bulletin, Vol. 30, No. 4, pp: 2576-2578.
- 7- Wellink, Nout, (2002), "Current Issues in Central Banking", Oranjestad: Central Bank of Aruba, November 14

B- Books

- 1- Pike, R.; Neale, B.; & Linsley, P., 2012, Corporate Finance and Investment: Decisions and Strategies, 7th ed., Pearson Education Limited, Edinburgh, England.

ثانياً:المصادر باللغة الانكليزية

A-Journals

- 1- Altman, E.;Hartzell, J. and Peck, M., 1995, Emerging Markets Corporate Bonds; A Scoring System, Salomon Brothers Inc., New York, USA.
- 2- Anatolyevna, M. I. and Ramilevna, S. L., (2013), Financial Stability Concept: Main Characteristics and Tools, World Applied Sciences Journal, Volgograd State Technical University, Volgograd, Russia, Vol.22(6).
- 3- Large, Sir Andrew. (2003), Financial Stability: Maintaining Confidence in a Complex World, in Financial Stability Review (London: Bank of England, December.
- 4- Mishkin, Frederick, (1999), Global Financial Instability:

پیفانا سهقامگیریا دارایی بو نمونه کا بهنکین بازرگانی بین عراقی نهفین تومارگری د بازاری عراقی بی پوروکین دارایی دا
 همر ژسالا 2006 تا 2010

پوخته

بابه تی سهقامگیریا دارایی گرنگیه کا مهزن بخوفه دگریت دکهرتی بانکی دا، بتایهت دفی سهردهمیدا کو چهندین بهنکین جیهانی تیدا توشی ژنافچون وی پارهیی بوینه. وئارمانجافی فه کولینی نهوه چهنداتیا سهقامگیریا دارایی یا بانکین بازرگانی نهوین د بازاری عراقی دا تومارگری بیقیست نهوژی بریکا راپورتین سالانه ییت بهنکین د فه کولینی دا هاتین همر ژسالا 2006 تا 2010، ههروهسا نمونا فه کولینی پیک دهیت ژ 10 بانکین بازرگانی کو بهشه کی گرنگ ژ کهرتی بانکی عراقی بخوفه دگریت، ههروهسا ژبو زانینا شیانین نمونه بی Z-Score ژبو دانا شیوهیه کی تهمام لسه سهقامگیریا دارایی یا بانکی، وفه کولین گههشتیه کومه کا دهه نه نجام و راسپاردان، وژگرنگترین دهه نه نجامان نهوه کو چ جیاوازی دنافهرا بانکین مهزن و بانکین بچیک دا ژلایی سهقامگیریا دارایی د ژینگهها دارایی و بهنکیا عراقی دا نینه، وفه کولین پیشنیاز دکهت کویا گرنگه بانکین هاتینه فه کولین رابن بنه ما و یاساین بانکی بشیوه کی راست و دروست بجهینیت ده می نه نجامدانا چالاکیین خو دا کو نه که فیتنه دره وشا نه سهقامگیریا دارایی دا.

**Measuring the Financial Stability for a Sample of Commercial Banks
 Registered in the Iraq Stock Exchange for the period from 2006 to 2010**

Abstract

The subject of financial stability acquires of great importance in the banking sector, especially in the current period in which the world has witnessed the collapse and bankruptcy of many banks. The research aims to measure the stability of commercial banks registered at the Iraq securities exchange through the annual reports of the banks surveyed from 2006 to 2010, the research sample included (10) commercial banks, covering an important part of the Iraqi banking sector, also to find out the ability of the Z-Score pattern to give an integrated image of the banking and financial stability, the research has come to set of conclusions and recommendations, the most important conclusion is that there is no difference between large banks and small banks in terms of financial stability in the financial and banking Iraqi environment, as the research recommends the need for the surveyed banks do exercise their activities properly and that the rules and instructions correctly applied so as not to interfere in the case of financial instability.